

الصفحة	الموضوع
9	المقدمة
19	الفصل الأول : مرحلة ما قبل تعيين القانون الواجب التطبيق
23	المبحث الأول : تحديد مفهوم الأهلية وطبيعتها القانونية في قواعد الإسناد
25	المطلب الأول : تحديد مفهوم الأهلية
25	الفرع الأول : تعريف الأهلية
39	الفرع الثاني : تمييز الأهلية عن بعض ما يشبه بها من أوضاع قانونية
47	المطلب الثاني : تحديد الطبيعة القانونية للأهلية في قواعد الإسناد
47	الفرع الأول : التكييف Qualification
63	الفرع الثاني : هل تدرج الأهلية ضمن المسائل الموضوعية أم الشكلية
83	المبحث الثاني : طائفة المسائل الموضوعية التي تدرج الأهلية تحتها ..
86	المطلب الأول : تعريف المسائل المتعلقة بالأشخاص
89	الفرع الأول : موقف التشريعات الوضعية
91	الفرع الثاني : موقف القضاء والفقهاء
95	المطلب الثاني : نطاق المسائل المتعلقة بالأشخاص
95	الفرع الأول : موقف التشريعات الوضعية
99	الفرع الثاني : موقف القضاء والفقهاء
103	الفصل الأول : القانون الواجب التطبيق على مسائل الأهلية العامة
105	المبحث الأول : تحديد القانون الواجب التطبيق
109	المطلب الأول : إعمال القانون الشخصي بوصفه القانون الواجب التطبيق لحكم مسائل الأهلية
115	الفرع الأول : تحديد القانون الشخصي

الموضوع	الصفحة
الفرع الثاني : موقف بعض التشريعات الوطنية والمعاهدات الدولية من مبدأ	
خضوع الأهلية للقانون الشخصي	125
المطلب الثاني : كيفية تحديد السنون الشخصي	151
الفرع الأول : الصعوبات التي تعترض تطبيق معيار الجنسية، والحلول	
المطروحة لها	151
الفرع الثاني : الصعوبات التي تعترض تطبيق معيار قانون الموطن، والحلول	
المطروحة لها	181
المبحث الثاني : نطاق القانون الواجب التطبيق	195
المطلب الأول : الأهلية الخاضعة للقانون الشخصي	197
الفرع الأول : وضع المسألة في القانون والفقهاء المقارن	199
الفرع الثاني : وضع المسألة في التشريع والفقهاء العراقي	213
المطلب الثاني : القيود الواردة على تطبيق القانون الشخصي على الأهلية	
العامة	217
الفرع الأول : القانون ذو التطبيق المباشر	219
الفرع الثاني : القيود التي ترد خلال أعمال قواعد الإسناد وبعده	223
الفصل الثالث : حماية الأهلية العامة	247
المبحث الأول : تحديد القانون الواجب التطبيق	249
المطلب الأول : ماهية النيابة القانونية	253
الفرع الأول : العوامل التي تتأثر بها الأهلية	255
الفرع الثاني : أساس النيابة القانونية	273

الصفحة	الموضوع
275	القانونية..... القانون الشخصي المقصود بالتطبيق على النيابة
277	الفرع الأول : موقف تشريعات الدول والمعاهدات الدولية.....
281	الفرع الثاني : مبررات تطبيق القانون الشخصي للأصيل على النيابة القانونية.....
285	المبحث الأول : تحديد نطاق القانون الواجب التطبيق.....
287	المطلب الأول : حالات النيابة القانونية الخاضعة للقانون الشخصي للأصيل.....
289	الفرع الأول : الفكرة المسندة لعدم الأهلية العامة.....
295	الفرع الثاني : النظم الخاصة المقررة لحماية عدم الأهلية العامة.....
305	المطلب الثاني : القيود التي ترد على تطبيق القانون الشخصي للأصيل .
307	الفرع الأول : نظرية المصلحة الوطنية.....
353	الفرع الثاني : القيود الأخرى التي ترد على تطبيق القانون الشخصي للأصيل.....
367
379
397	المصادر والمراجع.....
401	الملخص باللغة العربية.....
405	الملخص باللغة الكوردية.....
409	الملخص بالإنجليزية.....
	فهرس الموضوعات.....